د. بسام أبو عبد الله

# «دعه يعمل.. دعه يمر»!

نحن في مرحلة تاريخية حساسة وخطيرة، وأسئلة الناس كثيرة ومحقة، لكن هناك التباسات عديدة لدى طيف واسع بما في ذلك للأسف النخب التي يفترض بها أن تقود الرأي العام، ومع ذلك لا يمكن التقليل من صعوبة الواقع ومراراته، ولقاء الجمهور في هذه الأيام صعب للغاية لا بل يحتاج لشجاعة كبيرة، وضمن هذا الإطار دعاني فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في اللاذقية لملتقى البعث للحوار، وسأحاول في مقالي نقل نبض الناس بأمانة ودقة، والحوار الذي دار أول من أمس الثلاثاء، حيث طرح أحد الرفاق الشيوعيين مسألة تراجع الأرضية الشعبية، وأشار لتفهمه للعوامل الموضوعية التي تمر بها سورية، لكنه ركز على العوامل الذاتية وعلى منظومة الفساد التي تنهش في قوت الناس، وإمكانات الدولة، كما أكد أن القطاع العام أساس قوة الدولة، محذراً من أن الحيتان سيأخذوننا إلى مصير مجهول!

هذه المقاربة من أحد الرفاق الشيوعيين تكرر نفسها لدى البعثيين وغيرهم متسائلاً أحدهم عمن يخطط ويقرر في هذا البلد، ومعتبراً أن المساحة التي تسيطر عليها الدولة السورية غير مستثمرة بشكل صحيح! ثم تساءل عن دور الفكر في توجيه الاقتصاد وخلط الأمر مع العلمانية، من دون أن أفهم الربط بين الاثنتين، لكني أنقل بأمانة ما دار من حوارات!

أعاد أحد المداخلين الكرة مرة أخرى حول موضوع الفساد، معتبراً أن الظروف الموضوعية لانتشار الفساد ما تزال موجودة، وأن المطلوب تجفيف المستنقع كي تنتهي الملاريا! لينتقل مداخل آخر ويحدثنا عن أهمية الاشتراكية محملاً السياسات الحكومية المسؤولية عما وصلنا إليه، لأن اقتصاد السوق الاجتماعي برأيه كان السبب فيما يحدث الآن! كما طُرحت قضايا ترتبط بتحفيز الشباب، وإصدار تشريعات خاصة بذلك، وحذر آخرون من موضوع الخصخصة، وبيع القطاع العام كخيار أصبح واضحاً وبارزاً، مع التأكيد على محاسبة الفاسدين.

الحقيقة أنني كنت أمام طوفان من الأسئلة والمداخلات، بعضها محق جداً، وقليل منها ما طرح حلولاً ومخارج، لا بل كان جو القاعة لاهباً بسبب الواقع الصعب جداً للناس التي لا تريد معرفة الأسباب الحقيقية، وتبحث عن مشجب لإلقاء المسؤوليات، وهذا جو طبيعي لواقع اقتصادي صعب ومرير، وتراجع في مستوى دخل الفرد إلى حد لم يعد يغطي الحد الأدنى لحاجات الإنسان، ولكن علينا أن نواجه الحقائق العلمية والموضوعية بوضوح شديد، والوقت الآن ليس للمزايدات والخطابات الرنانة، بل لتحمل المسؤوليات جميعاً حكومة، ومنظمات، ونقابات، ومجتمعاً أهلياً، وبلديات أي إدارات محلية، وأحزاباً، وقوى مجتمعية، كما تحملنا جميعاً كلاً في مجاله فترة الحرب الإرهابية، وهنا سأشير إلى نقاط جوهرية لابد من إيضاحها للرأي العام من دون مزايدة على أحد، وأقدمها بصدق، ووضوح شديدين:

١- يجب التمييز في التحليل بين الظروف الموضوعية للحرب على سورية، والعوامل الذاتية، ففي الجانب الموضوعي لا يمكن إنكار أن الاحتلال الأميركي يسطو على ثروات سورية، حيث كان لدينا قبل الحرب ٣٨٠ ألف برميل، وأصبحت الآن ٢٤ ألف برميل، أي أن سورية كان لديها حوامل الطاقة التي تؤمن لمواطنها واقتصادها مصادر طاقة رخيصة تمكنه من الثبات، والصمود، وإذا أضفنا لكل ذلك الثروة الزراعية من قمح وقطن وموارد مائية وكهربائية، اتضحت لنا حقيقة موضوعية لا يمكن إنكارها، والجانب الآخر أن هذا المحتل الغاشم يريد ربط جنوب سورية مع شمالها الشرقي لإغلاق الحدود مع العراق، وبالتالي بتر جزء من الجسد السوري، وحصر السوريين باتجاه البحر الذي يحاصره أيضاً من خلال أسطوله البحري.

إذاً أضفنا لكل ذلك الاحتلال التركي، والموارد الموجودة في إدلب وريفها، وريف حلب نصل لنتيجة أن ٦٠ بالمئة لا بل إن بعض الاقتصاديين قالوا إن: ٨٠ بالمئة من الموارد السورية محتجزة لدى قوى الاحتلال المختلفة.

٢- شكل الحصار الاقتصادي، والمالي الظالم الأميركي- الغربي، والإقليمي، أداة خطرة ومؤثرة على بنية الاقتصاد السوري، إضافة لعوامل العزل مثل الطيران والبر والبحر، مع تجفيف المعلومات، والذكاء الصنعي، أي نحن بحاجة لإعادة النظر في الكثير من السياسات التي تحتاج إلى رؤية جديدة، لكن الزمن صعب جداً ودور الدولة بمفهوم التكية يجب أن ينتهي، قد لا يكون الآن، لكن في المستقبل بالتأكيد.

٥- لا يشك أحد أن القطاع العام أساسي وحامل مهم للاقتصاد الوطني، لكن المطلوب ألا يشكل مصدراً للاستنزاف، بل داعماً على مراحل كي لا نصل لمرحلة أكثر خطورة!

٤- هناك سياسات اتبعت عبر عقود من الزمن تدفع ثمنها الآن، وهي التوظيف الاجتماعي الذي حول كتلة كبيرة من السوريين إلى موظفين غير منتجين، يعيشون على الراتب الشهري لأننا قلنا لهم إن الدولة هي الأب والأم سوف تعلمك، وتطعمك، وتعطيك راتبك، وإن شئت سوف تزوجك! وليس لديك أي التزام سوى أن تأخذ من دون أن تعطي. أي حقوق دون واجبات؟ هنا دعوني أضرب مثالاً واحداً فقط، هل هناك دولة في العالم تنفق من مواردها على مئات وآلاف الأطباء كي تصدرهم إلى ألمانيا والغرب، مجاناً من دون مقابل، ومن دون التزام؟ نستطيع أن نقيس ونضرب الكثير من الأمثلة التي تراكمت عبر سنوات وعقود من دون أن يحرك أحد ساكناً، أضف إلى ذلك دور الدولة الأبوي لا يعني أو تتحول الدولة ومؤسساتها إلى تكايا لموظفين لا ينتجون شيئاً، بل شكلوا كتلة بيروقراطية كبيرة وغير مؤهلة لا نستطيع الآن التعامل معها سوى بإعطائها الحد الأدنى للمعيشة، لا بل تحت الأدنى.

إن دور الدولة الأبوي ليس بهذا الشكل المشوه، بل هو من خلال تسهيل الأعمال للناس، والتشريع، والتنظيم، والأهم إعادة توزيع الثروة عبر سياسة ضريبية عادلة، تأخذ من الغني وتعطي الفئات الأكثر هشاشة، ليس إعاشة وسكراً ورزاً وزيتاً، ولكن تعطيهم دورات تمكين بالمهن، والزراعة، والصناعة، والتعليم الفني، والأعمال الحرة كي يتحول كل فرد في المجتمع إلى منتج وليس عالة على الدولة، أي إن الراتب المجزي الذي نبحث عنه لا يمكن أن يتحقق إيديولوجياً، وسياسياً، بل بالمنظار الاقتصادي الذي يعرف لغة الأرقام، والكفاءة، والربح، والتنافسية، والفكرة هنا كي لا يفهمنا أحد بشكل خاطئ أن ما كان يصلح في السبعينيات والثمانينيات قد لا يصلح في القرن الـ٢١، وفي عصر تقانات المعلومات، والذكاء الصنعي، أي نحن بحاجة لإعادة النظر في الكثير من السياسات التي تحتاج إلى رؤية جديدة، لكن الزمن صعب جداً وتدور الدولة بمفهوم التكية يجب أن ينتهي، قد لا يكون الآن، لكن في المستقبل بالتأكيد.

٦- إن ما طرحته خلال نقاشي في اللاذقية، سؤال مركزي ماذا بإمكاننا أن نفعل؟ فشتم الحكومة لن يحل المشكلة، وإلقاء المسؤوليات هنا وهناك لن يجلب الرخاء والسعادة، بل لابد من التفكير وطرح الحلول في هذا الزمن الصعب، ففي زمن الرخاء من السهل إيجاد الحلول، وسأحاول أن أقدم بعض الأفكار التي يطرحها الناس، وأسعدها منهم خلال اللقاءات أو عبر وسائل التواصل، منها مثلاً:

- تسهيل الأعمال الصغيرة والمتوسطة للمواطن، وتشجيعه على الإنتاج الزراعي والصناعي، والخدمي، أو أي شكل آخر، ورفع سلطة البيروقراطية الإدارية، وغيرها التي تعيق هذا الهدف.
- الدفع نحو اقتصاديات المكان، المحليات، ونقل الثقل من المركز إلى الأطراف، أي إطلاق طاقات الإدارات المحلية باتجاه تذليل العقبات، وتشجيع المجتمع الأهلي على أخذ جزء من المسؤولية.
- التعامل بقسوة مع كبار الفاسدين باتجاه عقوبات قانونية صارمة، والتركيز على توجيه المال العام نحو قطاعات إنتاجية.
- التركيز على قطاع الزراعة باعتباره حاملاً أساسياً في الاقتصاد السوري، واتباع سياسات خارج إطار المتبع، والذي فيه منافذ فساد كبيرة بما في ذلك طرق الدعم لهذا القطاع.

هذه بعض المقترحات العاجلة التي لامستها من خلال الحوار مع الناس في أكثر من مكان، والتي تحتاج إلى سياسات تنفيذية واضحة، وصارمة، وتركز على النتائج الفعلية والملموسة القابلة للقياس بعيداً عن لغة الخطابات والوعود، فالناس تريد أفعالاً وليس أقوالاً، فالمسؤولية علينا جميعاً كل حسب موقعه من خلال إنتاج الحلول، وابتكارها، وليس صب الزيت على النار كما يتوهم البعض، أو يحاول ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فالنقد أكثر من مطلوب، وملح لكن بشرط أن يكون موضوعياً وعلمياً، ويقدم الحلول، وأما الجهات التنفيذية والحكومية فدورها تطبيق مبدأ «دعه يعمل.. دعه يمر» من دون تعقيد أمور الناس، وزيادة الطين بلّة.

## انشقاق مجموعة من ميليشيا «فرقة الحمزة» بريف حلب

# الاحتلال التركي يُوطّن ٣٠ لاجئاً سورياً في تل أبيض المحتلة

مع مواصلة قوات الاحتلال التركي عمليات التغيير الديموغرافي التي تقوم بها في مدينة تل أبيض المحتلة بريف الرقة، انشقت مجموعة من مسلحي ميليشيا «فرقة الحمزة» الموالية لهذا الاحتلال بريف حلب بسبب خلافات مع متزعميها حول مناطق التهريب، وذلك بالتزامن مع مطالبات أهالي القرى التي تسيطر عليها الميليشيا في شمال غرب سورية بخروج الأخيرة منها بسبب الانتهاكات التي ترتكبها بحقهم.

وذكرت وكالة «أنباء آسيا» أمس أن مجموعة من مسلحي «فرقة الحمزة» بريف حلب انشقت بسبب رفض متزعمي «الفرقة» طلب المجموعة استخدام طرقات قرية اليتيم شرق حلب للتهريب إلى مناطق خارج نفوذها.

وأول من أمس، أصيب ٤ مسلحين منشقين عن ميليشيا «فرقة الحمزة»، جراء مداهمة مسلحين من الأخيرة لقرية اليتيم قرب بلدة البزاعة شرق حلب، على خلفية تعرض إحدى حواجز «الفرقة» لهجوم من المسلحين المنشقين عنها.

وبطالب سكان المناطق التي تسيطر عليها ميليشيا «فرقة الحمزة»، جراء مداهمة المسلحين من الأخيرة لقرية اليتيم قرب بلدة البزاعة شرق حلب، على خلفية تعرض إحدى حواجز «الفرقة» لهجوم من المسلحين المنشقين عنها.

وأول من أمس، أصيب ٤ مسلحين منشقين عن ميليشيا «فرقة الحمزة»، جراء مداهمة مسلحين من الأخيرة لقرية اليتيم قرب بلدة البزاعة شرق حلب، على خلفية تعرض إحدى حواجز «الفرقة» لهجوم من المسلحين المنشقين عنها.

وأضافت الوكالة، إن السكان ووجهاء قرية الدغليباش من أبناء عشيرة الموالي، تقدموا منذ أيام، بعريضة ضد «فرقة الحمزة» بسبب الاعتداءات المتكررة، والمضايقات التي يقوم بها مسلحوها من سرقة مواشي وسلب عقارات وتحرش لفظي بالفتيات.

وبين سكان ووجهاء القرية في المريضة التي وقع عليها قرابة ٣٠٠ شخصاً من وجهاء وأعيان المنطقة أسباب طلبهم بالخروج من قطاع الدغليباش، نتيجة للاعتداءات المتكررة على الأهالي وسرقة ممتلكاتهم ومواشيهم وقطع الأشجار، وسرقة الكابلات الكهربائية وحرق أكثر من ٧ منازل وسرقة أثاثها.

يأتي ذلك بسبب الاحتقان الشعبي ضد ممارسات الميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي في شمال غرب سورية.

بموازاة ذلك، واصلت قوات الاحتلال التركي عمليات التغيير الديموغرافي في المناطق التي تحتلها في شمال شرق سورية، حيث وطنت ٣٠ لاجئاً سورياً في مدينة تل أبيض المحتلة، ليرتفع بذلك عدد المرحلين إلى المدينة خلال ثلاثة أشهر إلى أكثر من ٢٥٠٠ مرحل، وذلك حسبما نقلت وكالة «هاوار» الكردية عن مصدر محلي أمس.

وكالات

## الحكومة الألمانية رفضت ضوابط الحدود مع التشيك للسيطرة على الهجرة غير النظامية

# «الأغذية العالمي»: نساعد ٤٦٥ ألف لاجئ في الأردن ومواردنا لتشرين الأول فارغة تماماً

برنامج الأغذية العالمي في الأردن يساعد قرابة ٤٦٥ ألف لاجئ معظمهم من سورية (عن الانترنت)

أعلن المدير القُطري والممثل المقيم لبرنامج الأغذية العالمي في الأردن ليرتو كوريا ميندير، أن لا موارد لدى البرنامج لإطعام اللاجئين في الأردن خلال تشرين الأول، موضحاً أن الأسعار ترتفع ويعاني اللاجئون من ذلك.

ونقلت قناة «المملكة» الأردنية عن ميندير توضيحه أن البرنامج يساعد قرابة ٤٦٥ ألف لاجئ في الأردن معظمهم من سورية، قائلاً «قمنا في الأشهر الستة الأولى من العام بتحويل مساعدات نقدية تقدر بحوالي ٩٨ مليون دولار، وهي لا تفيد فقط اللاجئين، لكنها أيضاً تدعم الاقتصاد الأردني.

وتابع ميندير: «لسوء الحظ، خلال الشهرين أو الأشهر الثلاثة الماضية، واجهنا بعض التحديات بشأن التمويل، ما دفعنا إلى البدء بخفض قيمة المساعدات النقدية بمقدار الثلث في تموز لجميع اللاجئين خارج المخيمات، البالغ عددهم ٣٤٠ ألفاً».

وأضاف: «الأسعار ترتفع ويعاني اللاجئون من ذلك، فيستخدمون المساعدات لشراء الطعام فقط. وإذا لم نحصل على أي دعم آخر، فلن تكون لدينا موارد أبداً في تشرين الأول، ما يعني أن جميع المستفيدين داخل المخيمات وخارجها لن يحصلوا على أي مساعدة(...) لأن الموارد المالية لتشرين الأول المقبل فارغة تماماً».

وأمل ميندير بأن يتقدم المانحون خلال الأسابيع المقبلة بمزيد من الدعم، وقال: « نحن في حوار مستمر مع الحكومة (الأردنية)، وتبذل قصارى جهدنا للحصول على التمويل، ونأمل بالحصول عليه، لكن في هذه المرحلة ليس لدينا حل».

وحسب ميندير فإن أزمة التمويل لا تقتصر على الأردن فقط، بل تزداد الأزمات في كل مكان في العالم الآن، فقط تزويد اللاجئين بالحد الأدنى من المساعدات النقدية».

في السياق أعلنت الحكومة الألمانية رفضها إعادة فرض ضوابط حدود داخلية مع التشيك، معتبرة أنها «إجراء غير ضروري ولا تتناسب مع ضبط الهجرة غير النظامية على ما ذكرت مواقع إعلامية معارضة».

وتلقت المواقع عن موقع «فيزا شنغن» أن الرفض الألماني يأتي رغم الضغوط المستمرة من مجلس منطقة غورليتس شرق ألمانيا، التي تقع على الحدود مع بولندا وجمهورية التشيك، لإعادة فحص الحدود الداخلية بهدف إدارة تدفق المهاجرين القادمين إلى ساكسونيا من البلدين.

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية الاتحادية: إن «إعادة فرض ضوابط الحدود الداخلية ليست محل نظر الحكومة حالياً».

وذكرت الشرطة الألمانية أن نحو ١٠ آلاف طالب لجوء غير نظامي دخلوا ولاية ساكسونيا خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣ وحده، وتزايد عددهم بشكل ملحوظ في الأسابيع الأخيرة.

وأشارت الشرطة إلى أن الأغلبية العظمى من طالبي اللجوء هم من سورية وأفغانستان وتركيا، ويستخدمون بشكل رئيس طريق البلقان، وبدأ عدد متزايد منهم باستخدام بيلاروس كدولة عبور للوصول إلى الاتحاد الأوروبي.

وبسبب هذا التدفق، تصاعدت الضغوط على السلطات في ساكسونيا، وناشدت الحكومة الفيدرالية التدخل في هذه المسألة، حيث أرسل وزراء الداخلية في براندنبورغ وساكسونيا، أيار الماضي، رسالة مفتوحة إلى وزيرة الداخلية الفيدرالية الألمانية، نانسي فاسر، طالبوا فيها بإعادة فرض ضوابط حدود داخلية مع بولندا وجمهورية التشيك.

وقال الوزراء: إنه «نظراً للوضع المماثل على الحدود بين براندنبورغ وبولندا، وحدود ساكسونيا مع بولندا وجمهورية التشيك، ناشدنا وزيرة الداخلية إعادة فحص ضوابط الحدود الداخلية في الاتحاد الأوروبي مؤقتاً».

وعلى الرغم من ذلك، أعادت وزيرة الداخلية الفيدرالية الألمانية في تموز الماضي التأكيد على موقفها ضد تقديم هذه التدابير، وبدلاً من ذلك اقترحت نشر مزيد من ضباط الشرطة على الحدود مع بولندا وجمهورية التشيك، لكن رؤساء بلدات الحدود لم يرحبوا بذلك، مصرين على ضرورة فرض ضوابط الحدود.

وكالات

## أوضحت أن المخاوف من تحركاته من دون تنسيق مع قيادة التنظيم هي السبب الحقيقي

# مصادر مطلعة تؤكد أن «النصرة» اعتقل القحطاني بتهمة العمالة مع «التحالف الدولي»

ما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي يتخذ تنظيم جبهة النصرة الإرهابي غطاء له اعتقلت القيادي العراقي في صفوفها المدعو أبو ماريا القحطاني (عن الانترنت)

أكدت مصادر مطلعة أن ما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي يتخذ تنظيم جبهة النصرة الإرهابي غطاء له، اعتقلت القيادي العراقي في صفوفها المدعو أبو ماريا القحطاني، لكن مصادر «الهيئة» وصفت المعلومات بالشائعات.

ونقل موقع «تلفزيون سورية» المعارض أمس عن المصادر تأكيدها أن الجهاز الأمني في «النصرة» أوقف الاثنين الفائت القحطاني بتهمة التنسيق مع ما يسمى «التحالف الدولي» الذي يتزعمه الاحتلال الأميركي، وأنه قُبض عليه أخيراً، واعترف بتورطه.

وأفادت المصادر بأنّ التهمة المعلنة ليست هي السبب الحقيقي الذي دفع «النصرة» لاعتقال القحطاني، إنما المخاوف من تحركاته من دون تنسيق مع قيادة التنظيم التي سبّبت قلقاً لقيادات متنفذة مثل ما يسمى «نائب القائد العام» المدعو أبو أحمد حمود، وقيادي آخر متنفذ يدعى المغيرة الدويري وهو صهر متزعم «النصرة» الإرهابي أبو محمد الجولاني.

وحسب المصادر، عمل القحطاني طوال الأشهر الماضية على تكثيف التواصل مع قيادات ضمن ميليشيا «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي، وقادة سابقين في ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية»، وجميع الأطراف الناقمة على «النصرة»، وحاول إقناعهم في فتح صفحة جديدة والتنسيق المشترك.

وبدأ القحطاني بالاتصال مع ناشطين سياسيين مناهضين لـ«الهيئة»، وأعداً إياهم بعملية إصلاحية، لكن «القيادات» المتنفذة الرافضة لهذه الخطوات حرّضت الجولاني وأقنعته بأنّ ما يفعله القحطاني من أجل مصالحه الخاصة، وبهدف زيادة نفوذه في الشمال السوري، موضحين له أنّ لديهم معلومات أمنية تفيد بنيته التحضير لـ«انقلاب».

وبعد عملية الاعتقال تدخّلت بعض القيادات وعلى رأسهم «القاضي» في «النصرة» مظهر الويس، من أجل إقناع «القيادة العامة» بإطلاق سراح القحطاني واستجابت بشكل جزئي، حيث وافقت على إحالته إلى الإقامة الجبرية والحد من تنقلاته وحركته، مع إصرارها على محاكمته بتهمة التنسيق مع «التحالف الدولي» والتخطيط لاستهداف قيادة «النصرة»، إضافة إلى قضايا إدارية ومالية أخرى.

وأفادت مصادر متقاطعة حسب «تلفزيون سورية»، بأنّ مسألة تواصل القحطاني مع «التحالف الدولي» أمر مؤكد، حيث حصلت على مدار السنوات الماضية اتصالات بين الجانبين، لكنها ازدادت كثافة، منذ مطلع العام الحالي وأن التواصل جرى بعلم «القيادة العامة»، وليس صحيحاً أن «القحطاني» أقدم عليه بشكل منفرد ومن دون تنسيق.

ومن المتوقع وفق الوقع أن تؤدي الخلافات الحالية إلى تأثير سلبي على النفوذ الذي عملت «النصرة» على توفيره خارج إطار إدلب، وتحديداً في مناطق انتشار ما يسمى «الجيش الوطني».

من جهتها نفت مصادر من «الهيئة»، جميع المعلومات المتداولة عن اعتقال القحطاني ووصفت كل ما نشر بالشائعات، مؤكدةً أن القحطاني مصاب بعرض شديد، رفضت تحديده، وهذا سبب غيابه عن المشهد خلال الفترة الماضية، على ما ذكر الموقع.

وكالات



# الرئيس الأسد يهنئ بالاسيوس بتسلمه الرئاسة في الباراغواي خلفا لـبينيتيز

باسم الرئيس بشار الأسد، قدم سفير سورية غير المقيم في الباراغواي سامي سلامة الثهاني لرئيس الباراغواي الجديد سانتياغو بينيا بالاسيوس، بمناسبة تسلمه الرئاسة في الباراغواي، خلفاً للرئيس ماريو عبده بينيتيز.

وجاء ذلك خلال لقاء السفير سلامة مع الرئيس بالاسيوس، بحضور نائب الرئيس المنتخب بيدرو ألبانا، ووزير خارجية الباراغواي الجديد روبن رامريس لسكانو، وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

السفير سلامة حضر برفقة كل من القنصل الفخري السوري في مدينة ايسنسيون معتز الخطيب وقنصل سورية الفخري في السيوداد ديل ايسته ميخائيل مسكين، القداس الاحتفالي الذي أقيم في كاتدرائية السيدة العذراء في العاصمة ايسنسيون لتسلم الرئيس بالاسيوس السدة الرئاسية.

وحضر المراسم أيضاً كل من ملك إسبانيا، ورؤساء جمهوريات البرازيل والأورغواي وتشيلي وبوليفيا ووزراء الخارجية، ووزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عادل الجبير، وسفراء لبنان والجزائر والإمارات والكويت والمغرب وسلطنة عمان وفلسطين المعتمدين لدى الباراغواي.

كما شارك السفير سلامة والقناصل السوريون الفخريون في العرض العسكري الذي أقيم بهذه المناسبة.

وكالات

## الرحمون بحث مع المهذبي علاقات التعاون بالمجال الأمني

# رئيس مجلس الوزراء يبحث مع سفيري تونس والجزائر سبل التعاون وتفعيل عمل اللجان المشتركة

رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس خلال لقائه أمس السفير المفوض فوق العادة للجمهورية الجزائرية بدمشق كمال بوشامة (سانا)

بحث رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس خلال لقائه أمس مع السفير المفوض فوق العادة للجمهورية التونسية بدمشق محمد المهذبي، والسفير المفوض فوق العادة للجمهورية الجزائرية بدمشق كمال بوشامة، كل على حدة، التعاون الاقتصادي والتجاري وفي مجال الطاقة، وتم التأكيد على ضرورة تفعيل عمل اللجان المشتركة بين سورية وكل من تونس والجزائر.

وذكرت وكالة «سانا» أن العلاقات الثنائية بين البلدين تشكل أفاق جديدة للتعاون في مجالات الطاقة وتصنيع التجهيزات الكهربائية، والتبادل الثقافي والعلمي.

واعتبر الجانبان أن تفعيل اللجان المشتركة كما التقى عرنوس بوشامة، وأكد أن العلاقات التاريخية بين البلدين تشكل منطلقاً لتدعيم العلاقات الاقتصادية وفتح تفعيل دور رجال الأعمال والتنشيط بينهم بهدف إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة وتعزيز التبادل التجاري.

وأعرب رئيس مجلس الوزراء عن الشكر بين البلدين على المستويات كلها يعتبر أولوية للبلدين في سياق تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية، إضافة إلى العمل على وتنشيط عمل اللجان المشتركة بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين.

وجرت خلال اللقاء مناقشة إحداث مجلس رجال الأعمال السوري-التونسي من خلال التنسيق بين وزارتي الاقتصاد في البلدين، وأعرب رئيس مجلس الوزراء عن الشكر والتقدير للجزائر على مواقفها الداعمة لسورية في مواجهة الإرهاب، وكذلك تقديمها المساعدات الإنسانية والإغاثية للمتضررين من الزلزال.

حضر اللقاءين الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء قيس محمد خضر.

في السياق بحث وزير الداخلية اللواء محمد الرحمون مع السفير المهذبي أمس علاقات التعاون المشتركة بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات وخاصة في المجال الأمني، وحسب وكالة «سانا» أكد الرحمون أن وزارة الداخلية حريصة على رعاية مصالح الجالية التونسية في سورية، وتقديم كل التسهيلات للمواطنين التونسيين المقيمين في سورية ومعالجة أوضاعهم.

ولفت وزير الداخلية إلى أن العلاقات التي تربط بين البلدين الشقيقين عميقة ومتجذرة، مشيراً إلى أهمية الاستمرار في تطويرها وتعزيزها في مختلف المجالات، بما يسهم في تجاوز التحديات الراهنة.

من جانبه أكد السفير المهذبي أنه سيبذل كل الجهود لتعزيز العلاقات بين البلدين وتطويرها، بما فيه خير ومصلحة الشعبين الشقيقين.

وفي الثامن من حزيران الماضي تقبل الرئيس بشار الأسد أوراق اعتماد المهذبي سفيراً فوق العادة، ومفوضاً للجمهورية التونسية لدى الجمهورية العربية السورية.

وكالات

## «هيئة التفاوض» المعارضة رحبت باستئناف عمل لجنة مناقشة الدستور

# أبو الغيط: اجتماع لجنة الاتصال العربية بشأن سورية كان جاداً ومثمراً

أكد أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط أمس، أن اجتماع لجنة الاتصال العربية بشأن سورية الذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة أول من أمس، كان جاداً ومثمراً، مشدداً على مواصلة الجامعة التقدم في مختلف المجالات لمصلحة سورية وشعبها، في حين رحبت ما تسمى «هيئة التفاوض» المعارضة بما جاء في البيان الختامي لكل بشأن استئناف عمل لجنة مناقشة الدستور.

ونقل موقع «النشرة» الإلكتروني اللبناني أمس عن أبو الغيط، قوله: إن «الاجتماع كان جاداً ومثمراً وشغل حواراً مهماً مع وزير خارجية سورية فيصل المقداد».

وأضاف: «سنواصل العمل بمبارك عبد الله الأعضاء لتحقيق التقدم المنشود في مختلف الموضوعات لمصلحة سورية وشعبها العزيز».

من جانبه أكد عضو ما تسمى «هيئة التفاوض» المعارضة طارق الحريري، أمس، في تصريح نقلته مواقع إلكترونية داعمة للمعارضات، ترحيب «الهيئة» بالجهود الدولية والعربية ودعمها لاستمرار عمل مناقشة اللجنة الدستور تحت مظلة الأمم المتحدة، بغض النظر عن مكان الاجتماع المقبل.

وأوضح الكردي، أن «الهيئة» اطلعت على بيان لجنة الاتصال العربية الخاصة بسورية، الذي صدر أول من أمس اللقاءات، وأضاف: «نحن مع كل الجهود المخلصة لتوقف الحرب وتنفيذ القرار ٢٢٥٤ بكل بنوده ومندرجاته».

وعن تغيير مكان الاجتماعات المتعلقة بلجنة مناقشة الدستور، قال الكردي: إنه «إلى الآن لم يصلنا كتاب رسمي من الأمم المتحدة أو من (المبعوث الأممي الخاص لسورية) غير بيدرسون حول الأمر»، معتبراً أن «الأمم المتحدة من خلال المبعوث الخاص هي الجهة المؤهلة إليها تنفيذ بنود القرار ٢٢٥٤ ومن ضمنها تسيير أعمال لجنة مناقشة الدستور، مضيفاً إنه عندما تطرح الأمم المتحدة الموضوع معهم بشكل رسمي سيكون هناك موقف لـ«الهيئة» بناء على المصلحة الوطنية وضمن ثوابت ما سماها «الثورة السورية» المزعومة.

وتتخذ «هيئة التفاوض» من العاصمة السعودية الرياض مقراً لها وباتت الإدارة التركية التي يترأسها رجب طيب أردوغان تسيطر عليها وعلى قراراتها بعد الخلافات التي حدثت بينها وبين الرياض قبل أكثر من عامين ونصف، وقد ضيقت الأخيرة على «الهيئة» وانتقل معظم أعضائها إلى أحضان الإدارة التركية.

وأول من أمس، أكد البيان الختامي للجنة الاتصال العربية أن الحل الوحيد للأزمة السورية هو الحل السياسي، وأعرب المشاركون في الاجتماع الذي استضافته القاهرة بحضور وزراء خارجية سورية فيصل المقداد ومصر سامح شكري والسعودية فيصل بن فرحان والعراق فؤاد حسين والأردن أيمن الصفدي ولبنان عبد الله بوحبيب، عن التطلع إلى استئناف العمل في المسار الدستوري السوري، وعقد الاجتماع المقبل للجنة الدستورية السورية في سلطنة عمان بتسهيل وتنسيق مع الأمم المتحدة قبل نهاية العام الجاري.

وكالات

## وهاب اتهم دولته بضبط التهريب البحري فقط حتى لا تزعج أوروبا

# باسيل: نقتل أنفسنا لإعادة النازحين إلى سورية وهناك من يتفق مع دولة أوروبية لإعادتهم إلى لبنان!

تساءل رئيس التيار الوطني الحر اللبناني النائب جبران باسيل عن الجهات المسؤولة التي تقف خلف إعادة ٩٠٠ مهاجرين سوريين من قبرص إلى لبنان على الرغم من عدم موافقة الجهات المعنية، في حين اتهم رئيس حزب «التوحيد العربي» اللبناني وئام وهاب في معرض رده على باسيل، الدولة اللبنانية بأنها تضبط التهريب البحري حتى لا تزعج أوروبا ولا تضبط البري الذي ينهك لبنان.

ونقل موقع «النشرة» الإلكتروني اللبناني أمس عن باسيل في إشارته إلى دخول الـ ١٠٩ مهاجرين السوريين إلى لبنان قادمين من قبرص على الرغم من عدم موافقة كل من رئاسة حكومة تصريف الأعمال اللبنانية ووزارات الخارجية والداخلية والدفاع في هذه الحكومة، بالإضافة إلى الأمن العام اللبناني، وقال: «هل يمكننا معرفة من وافق على إدخالهم؟»

واعتبر باسيل، أن «هذا السؤال موجّه للجهات الخمس أعلاه»، وقال: «نحن نقتل أنفسنا لإعادة النازحين إلى سورية، ونقاتل أوروبا والعالم كلّه لأجل العودة، وهناك من يتجرأ بوقاحة على إنجاز اتفاق مع دولة أوروبية لإعادة أعداد منهم للبنان».

وأضاف: «لا أحد يخبرنا أنه تم تلقيم للحدود السورية، لأننا نعرف جيداً قصّة ألاف السوريين المتسللين خلسة إلى لبنان عبر معابر غير شرعية وكيف تتمّ إعادتهم للحدود من قبل القوى الأمنية، ومن ثمّ إعادة إدخالهم مجدداً من قبل شبكات التهريب، وتسمع جيداً عن الأموال الطائلة والسمسرة المستخدمة، هذه جريمة بحق البلد، ومرتكبيها المسؤولون على أمن البلد».

وهاب يهدد بالنزول إلى الشارع إذا لزم الأمر

وهاب بدوره توجه إلى باسيل بالقول: إن «المسألة ليست منة سوري دخلوا عن طريق قبرص، يدخل يومياً آلاف السوريين عبر الحدود بمساعدة المهربين، ودولتنا تضبط التهريب البحري حتى لا تزعج أوروبا ولا تضبط البري الذي ينهك لبنان»، حسب «النشرة».

وأضاف: «دولة في خدمة السفارات وليست في خدمة مصالحنا، اقتحموا الحبر كما فعل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان».

والسبت الماضي تحدث موقع «النشرة» عن وصول المهاجرين الـ١٠٩ إلى قبرص على متن ٣ قوارب منفصلة في الفترة من ٢٩ تموز إلى ٢ آب الماضي قبل إعادتهم بقارب تحت حراسة الشرطة القبرصية.

ويالبوم نفسه، دان المفتش العام لـ«الحملة الوطنية لإعادة النازحين السوريين» في لبنان النقيب مارون الخولي، عملية إعادة الـ١٠٩ مهاجرين من قبرص إلى لبنان، معتبراً ذلك خرقاً لسيادة بلاده.

وقبل ذلك بساعات أبدى مكتب مفوضية اللاجئين في قبرص قلقه «بشأن عودة هؤلاء المهاجرين من دون تحديد ما إذا كانوا يحتاجون إلى حماية قانونية أو قد تم ترحيلهم إلى وطنهم».

ومع الكثير من الأسئلة حول آليات الترحيل من قبرص، فإن عمليات النقل هذه قد تؤدي إلى إعادة الأشخاص إلى بلد قد يواجهون فيه عدة مخاطر».

وكالات

## سورية وروسيا تؤكدان تطوير التعاون في مجال الدفاع ومكافحة الإرهاب

بحث وزير الدفاع العماد علي محمود عباس، ونائب وزير الدفاع الروسي، آنكستر فومين، خلال اجتماع أمس الوضع الأمني في كل من سورية وأوكرانيا، وأكدا الجاهزية لمواصلة تطوير التعاون بين البلدين في مجال الدفاع ومكافحة الإرهاب.

ونقلت وكالة «تاس» الروسية عن وزارة الدفاع الروسية قولها: «خلال المحادثات ناقش الطرفان قضايا الساعة، وقضايا التعاون العسكري والفني الثنائي، وتم تبادل الآراء والتقييمات حول الوضع في سورية وأوكرانيا، كما جرى تأكيد أهمية استمرار التعاون الوثيق الهادف إلى الحفاظ على الاستقرار في سورية»، مشيرة إلى أن الاجتماع عقد في إطار المنتدى العسكري الفني الدولي للجيش ٢٠٢٣.